إدارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر

زايري بلقاسم

مخبر العولمة والاقتصاد الدولي التطبيقي،
كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.

مقدمــة

تحتفظ البنوك المركزية في الدول الصناعية والنامية بنسبة معينة من العملات الأجنبية القابلة للتداول التي تكون جاهزة عند الطلب عند الضرورة (يمكن اللجوء إليها بسهولة وبالسرعة المطلوبة من دون أن يترتب على ذلك أية خسائر)، كحدوث عجز طارئ ومؤقت في ميزان المدفوعات. وبالتالي سيساعد السحب من هذه الاحتياطيات التي تكون في حيازة البنوك المركزية على مواجهة هذا الوضع أو العجز، وتجنب السياسات الاقتصادية غير المرغوبة اجتماعياً.

أما في حالة ما إذا كانت الدولة لا تملك مستوى آمناً ومرغوباً فيه من هذه الاحتياطيات، فإنها ستلجأ إما إلى تطبيق بعض السياسات المفروضة من المؤسسات المالية الدولية التي تكون في أغلب الأحيان غير مقبولة اجتماعياً، أو الاقتراض من الخارج، أو تخفيض قيمة عملتها الخارجية حتّى تقلل من الطلب على الواردات، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الأسعار والتعرض للتضخم ومشكلاته.

ولقد كثر الحديث في الجزائر في الآونة الأخيرة عن كيفية إدارة الاحتياطيات في الجزائر، بعد الارتفاع الكبير في مستوى هذه الاحتياطيات، وحتّى لو كان هناك ندرة في المعطيات التي يقدمها البنك المركزي عن هذه الاحتياطيات، أو حتّى لو كان المواطن العادي لا يفهم طبيعة وأهمية هذه الاحتياطيات، وهو يقرأ أو يسمع عنها في الجرائد أو الإذاعة، فإن طبيعة الجدل والنقاش العلمي الذي يدور بين نخبة معينة ومحدودة، وللأسف، من الاقتصاديين في الجزائر هي حول جدوى وفعالية هذا المستوى المرتفع من الاحتياطيات الدولية التي تملكها الجزائر الآن. لقد ارتفع هذا المستوى إلى مستويات عالية جداً، وقد أعلن بنك الجزائر أن هذا المستوى تجاوز ٨٠ مليار دولار في الثلاثي الأوّل من عام ٢٠٠٧. ورأى البعض أن هذا المبلغ يتجاوز كثيرا احتياجات التسيير المحكم للتوازنات الخارجية للاقتصاد الوطني[(١)]، وأن هناك مغالاة شديدة للغاية في تكوين هذه الاحتياطيات التي لم تتحقق في ضوء انتعاش اقتصادي حقيقي (زيادة في معدلات الاستثمار والنمو والتصدير)، وإنما تحققت في ظروف ارتفاع أسواق المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى تحققت في ظلّ تدهور واضح لبعض المؤشرات الاقتصادية (حجم البطالة، مستويات الفقر، تدهور القدرة الشرائية للمواطنين).

ولا شكّ في أن هذا الارتفاع الكبير في مستويات الاحتياطيات يطرح حالياً، وفي ظلّ

(١) انظر ما كتبه رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور في جريدة **الوطن**: «إن الاقتصاد الجزائري يقوم بإثراء باقي العالم وإفقار السوق المحلي، إذ يقوم بتموين باقي العالم بالمواد الأولية غير المتجددة ويودع لديه جزءاً مهماً من إيرادات الصادرات في شكل تراكم احتياطيات لا فائدة منها للدولة، أي بِكُلّ وضوح، إن الاقتصاد الجزائري يتخصص في تحويل احتياطي غير متجدد إلى احتياطي متغير». انظر: Ahmed Benbitour, «L'Algérie, un pays importateur de pauvreté,» *El-Watan*, 7/9/2006.

ندرة الدراسات والأبحاث التحليلية والقياسية حول هذا الموضوع، العديد من القضايا المرتبطة بأحسن الطرق والبدائل المتاحة لاستخدام الاحتياطيات والمفاضلة بينها، إضافة إلى قضايا إدارة وتسيير هذه الاحتياطيات والمحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من آثار التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية الرئيسيّة، وهل يمكن استخدامها للخروج من المشكلات الاقتصادية؟. وهل من الأفضل اكتناز وتعطيل تنمية مواردنا وعلاج مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية لكي ندفع ديوننا مستقبلاً، أم أنّه من الأفضل أن نتخلص جزئياً من ديوننا عن طريق التسديد المسبق ونثمّن مواردنا من خلال زيادة الاستثمار والعمالة والإنتاج حتّى تتزايد القدرة على معالجة مشكلاتنا الاقتصادية (البطالة، تدهور مستوى المعيشة).

أولاً: الاحتياطيات والسيولة الدولية

١ ـ طبيعة الاحتياطيات الدولية وعناصرها

ما هي طبيعة الاحتياطات الدولية؟، ومما تتكوّن؟، وما هي الشروط الضرورية لكي تستوفي صفة الاحتياطيات؟.

يقصد بـ «الاحتياطيات الدولية» تلك الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، أو لضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة، أو لأغراض أخرى أو لِكُلّ هذه الأغراض مجتمعة(٢).

انطلاقاً من هذا التعريف يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

أ ـ يعتمد هذا التعريف على مقاربة ومدخل محاسبي، وينطبق على الاحتياطيات السائلة والمحررة بعملات أجنبية قابلة للتداول، ولا يأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الخارجية للسلطات النقدية. كما أنّه ينحصر في حيازة استحقاقات السلطات النقدية على «غير المقيمين» ومحررة بعملات قابلة للتداول(٣) وقابلة للتحويل حتّى تكون سائلة وقابلة للاستخدام في

(٢) يظهر من خلال هذا التعريف أن دور الاحتياطيات هو «دور دفاعي» قبل كلّ شيء، فهي تساعد على الحصول على ائتمانات تجارية وغير تجارية، وتمكن البلد من حماية استهلاكه الجاري من الانخفاضات المؤقتة أو الموسمية في عائدات التصدير، أو من الزيادات المفاجئة في أسعار الواردات، وتساعد في دعم سياسة سعر الصرف، سواء بتهدئة أسعار الصرف أو بالمحافظة على قيمة العملة في مواجهة مبادئ التثبيت أو المبادئ الأقل جوهرية. انظر: **دليل ميزان المدفوعات،** ط ٥ (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣)، الفقرة ٤٢٤.

(٣) يعتبر «غير المقيمين»، الوحدات الموجودة خارج الحدود الجغرافية للاقتصاد المعني، ونشير هنا إلى أن الإقامة لا تحدد على أساس الجنسية أو معايير قانونية، ولكن عن طريق وجود المصالح الاقتصادية للوحدة المعنية.

تسوية المعاملات الدولية، ويستثني الاستحقاقات المملوكة من طرف الإدارة المركزية.

ب ـ إن عبارة «المتاحة في أي وقت» و«الخاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات النقدية»[٤] في فترة زمنية معينة، والواردة في التعريف، هي عبارة عن معايير محددة في تعريف الاحتياطيات الدولية، حيث يمكن اللجوء إليها بسرعة لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات. ومن هنا، فقد يمتلك الأفراد أو المؤسسات الخاصة بعض العناصر التي تدخل ضمن الاحتياطيات الدولية، مثل الذهب والعملات الأجنبية، ومع ذلك لا يجوز حسابها ضمن مكونات الاحتياطيات طالما أنّها لا تخضع لسيطرة السلطات النقدية.

ج ـ تتميز هذه «الأصول المتاحة في أي وقت» بأنها «سائلة وقابلة للتفاوض عليها»، أي يمكن شراؤها أو بيعها أو تصفيتها بسرعة وبأقل تكلفة، وأن هناك مشترين وبائعين مستعدين للتفاوض عليها.

د ـ يمكن إصدارها بعملات قابلة للتداول لكي يتم الاحتفاظ بها واستخدامها في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في موازين مدفوعاتها، حتّى لا تضطر إلى إجراء تغييرات أساسية غير مرغوب فيها في سياساتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا المعنى تكون الاحتياطيات عبارة عن صمام أمان يحتفظ به أو يلجأ إليه عند الضرورة لكي تحمي الدولة نفسها من آثار الصدمات الخارجية التي تتعرض لها نتيجة علاقاتها الاقتصادية الخارجية[٥].

هـ ـ إن عناصر الاحتياطيات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي تلك العناصر التي تتسم بأنها رسمية، أي في دائرة سلطة الدولة. وهكذا نستبعد من نطاق الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الوطني ما في حوزة الأفراد من ذهب وعملات أجنبية. كما نستبعد أيضاً أرصدة العملات الأجنبية التي تتعامل فيها البنوك التجارية داخل الدولة، وكذلك القروض المصرفية والقروض التجارية التي تقدّم يومياً لتمويل عمليات التجارة الخارجية. كما نستبعد من نطاق الاحتياطيات الدولية القروض المتوسطة والطويلة الأجل المقيدة التي تحصل عليها الدولة لتمويل مشروعات معينة بذاتها، مثل القروض المقدمة من مجموعة البنك الدولي[٦].

(٤) أو تحت سيطرة جهاز إدارة الاحتياطيات (كالبنوك المركزية) أو «قابلة للاستخدام» من جانبه. إلا أنّه يمكن أيضاً اعتبار الأصول الخارجية لدى سلطة أخرى أصولاً احتياطية عندما تكون تلك الأصول تحت السيطرة المباشرة والفعالة لجهاز إدارة الاحتياطيات. ويمكن الإطلاع على إرشادات شاملة بشأن الجوانب المتعلّقة بالتعاريف وغيرها من جوانب الاحتياطيات والسيولة، في: International Monetary Fund (IMF), Data and Statistics, «Data Template on International Reserves and Foreign Currency Liquidity-Operational Guidelines,» (October [1999]).

(٥) تحتفظ بعض الدول بصناديق تثبيت أو ادخار مستقلة أو صناديق الاستقرار المالي، وصناديق الأجيال القادمة ترتبط عادة بالموارد غير المتجددة. ولا تدخل مثل هذه الصناديق عموماً ضمن تعريف الأصول الاحتياطية.

(٦) لمزيد من المعلومات، انظر: رمزي زكي، **الاحتياطيات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٦ ـ ٣٠.

أما عن عناصر الاحتياطيات، فنشير إلى أن المفهوم الواسع للاحتياطيات الدولية أصبح يشمل في عالمنا المعاصر البنود التالية:

أ ـ رصيد الدولة من الذهب الموجود في البنك المركزي. ويتعين أن يكون الذهب في حيازة السلطات النقدية في صورة ذهب نقدي للتأكد من إتاحته دائماً للبيع والتسليم في أسواق الذهب العالمية حتّى يمكن اعتباره جزءاً من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية.

ب ـ الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية القوية، كالدولار والاسترليني والأورو والين وغير ذلك من العملات الموجودة تحت حوزة البنك المركزي.

وحتّى تستوفي العملة دور الاحتياطي الدولي، وأن تؤدي دور «النقد العالمي» يجب أن تتوفر على الشروط التالية[٧]:

ـ أن تكون لهذه العملة سوق عالمية يتوافر فيها العرض والطلب عليها (مكانة عالية في مجال التجارة الدولية).

ـ أن تتمتع قيمة هذه العملة بقدر كبير من الثبات، أو على الأقل بقدر أكبر من الاستقرار.

ـ الاعتماد على نظام نقدي ومصرفي محلي، وعلى درجة كبيرة من التقدّم والخبرة في مؤسساته وكفاءة عالية في طرق إدارته.

ـ إن هذه العملة يجب ألا تخضع للندرة الدورية في حالة العجز أو الفائض على مستوى ميزان المدفوعات.

ج ـ حقّ الدولة للسحب من صندوق النقد الدولي في حدود الشريحة الائتمانية.

د ـ حقوق السحب الخاصة التي يخصصها صندوق النقد الدولي للبلد، والممثلة في التسهيلات الائتمانية غير المشروطة. ومن المعلوم أن أية دولة عضو في الصندوق تستطيع أن تلجا إليه، عند حدوث عجز طارئ أو مؤقت في ميزان مدفوعاتها.

هـ ـ الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة، إذ إنَّ مركز الاحتياطيات الدولية للدولة يمكن أن يزيد من خلال المعونات والهبات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى.

إن الذهب وحقوق السحب الخاصة ووضعية الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي هي عبارة عن أصول احتياطية، لأن السلطات النقدية التي تملكها تستطيع الحصول عليها في أي وقت ومن دون شروط. أما الموجودات من العملات الأجنبية (في شكل نقود أو ودائع أو سندات) والاستحقاقات الأخرى فهي متوافرة وتمثل جزءاً من احتياطيات العملة الأجنبية.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧.

الجدول رقم (١)
أهم احتياطيات الصرف العالمية (نهاية عام ٢٠٠٥)

الـدولـة	المبلغ (مليارات الدولارات الأمريكية)	النسبة العالمية
جمهورية الصين الشعبية	٨٧٥	٢١,٨٨
اليابان	٨٤٨	٢١,٢٠
تايوان	٢٥٤	٦,٣٥
كوريا الجنوبية	٢٠٧	٥,١٨
روسيا	١٥٠	٣,٧٥
الهند	١٤٤	٣,٦٠
سنغافورة	١١٦	٢,٩٠
ألمانيا	٩٣	٢,٣٣
ماليزيا	٨٠	٢,٠٠
بريطانيا	٧٦	١,٩٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٢	١,٨٠
فرنسا	٧١	١,٧٨

المصدر: *Le Bulletin de la Banque de France*, no. 148 (avril 2006), p. 39.

ولكي تستوفي هذه العناصر شرط الأصول الاحتياطية يجب أن تكون موجودة حقيقة. أما خطوط القروض غير المستعملة فهي ليست أصولاً احتياطية، لأنها لا تمثل استحقاقات فعلية. ويمكن التصريح بها كمعلومات إضافية[٨].

كما أنّه بالإضافة إلى الذهب وعملات الاحتياطي الدولية، يمكن لمركز الاحتياطيات الدولية لدولة ما أن يتعزز من خلال قدرة هذه الدولة على الاقتراض الخارجي من الأسواق النقدية الدولية لتسوية عجز ميزان المدفوعات من خلال السحب على العملات الأجنبية التي تمّ الحصول عليها بواسطة القروض الخارجية الميسرة.

تلك هي عناصر الاحتياطيات الدولية الموضوعة تحت تصرف السلطات النقدية، والتي يمكن للاقتصاد الوطني أن يلجأ إليها للدفاع عن سعر الصرف وعن سياساته الاقتصادية والاجتماعية حينما ينشا عجز طارئ أو مؤقت في ميزان مدفوعاته. أما غير ذلك من أصول،

(٨) لمزيد من المعلومات، انظر: Anne Y. Kester, «Pour une meilleure communication des données sur les réserves internationales,» *Finances et développement* (juin 2000), pp. 49-52.

فيجب عدم حسابها ضمن مكونات الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الوطني.

٢ ـ مفهوم السيولة

طبقاً لـ **قاموس أكسفورد** الإنكليزي، تعرّف السيولة على أنّها قوة سرعة التحول إلى نقود حاضرة، أو القدرة على التسديد السريع للالتزامات المالية. أما السيولة الدولية، فهي عبارة عن مجموع الوسائل لدى الدول والتي تمكنها من تغطية رصيد الصفقات التجارية والمالية المعقودة في ما بينها، وهي عبارة عن:

ـ احتياطيات البنوك المركزية من الذهب والعملات الأجنبية.

ـ القروض الدولية كتلك التي يمنحها صندوق النقد الدولي بما فيها حقوق السحب الخاصة.

ـ التسهيلات المؤقتة التي تمنحها البنوك المركزية بعضها لبعض.

ومن بين أكثر المقاييس استعمالاً وشيوعاً لقياس السيولة، يلجأ الاقتصاديون إلى حساب الفترة الزمنية التي تكفي فيها الموارد المتاحة إجمالاً لتغطية المدفوعات المختلفة (عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية).

ويميز صندوق النقد الدولي بين «السيولة المملوكة» و«السيولة المقترضة» من العالم الخارجي. ويقصد بالسيولة المملوكة تلك الأصول والاحتياطيات الدولية التي تمتلكها السلطات النقدية ملكية مطلقة، وتستطيع أن تتصرف فيها كما تشاء، وطبقاً لظروفها الخاصة، وتتكون من الذهب الموجود على مستوى البنوك المركزية، وحجم الشريحة الذهبية للدولة في صندوق النقد الدولي، إضافة إلى العملات الأجنبية القوية التي تحتفظ بها الدولة كاحتياطيات، إضافة إلى وحدات حقوق السحب الخاصة.

أما السيولة المقترضة، فإنها تتمثل في كافة عناصر السيولة التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتراض الخارجي، وتستخدم في تسوية العجز الطارئ في ميزان المدفوعات. وتكون هذه العناصر مطلوبة السداد عند تاريخ محدد، ويتحمل الاقتصاد الوطني سعر الفائدة ثمناً للحصول عليها.

٣ ـ الطلب على الاحتياطيات الدولية

تركز النقاش بين الاقتصاديين في ما يخص الاحتياطيات الدولية[٩] حول المعايير الأساسية لتحديد الحجم أو المستوى الأمثل لتلك الاحتياطيات. وعلى هذا الأساس، فإن

(٩) من بين أهم الدراسات التي وضعت دوال للطلب على الاحتياطيات نشير إلى دراسة فرانكل عام ١٩٧٤، ودراسة هيللر ومحسن خان عام ١٩٧٨، وهربرت جروبل عام ١٩٧١، وكذلك جون وليامسون عام ١٩٧٣، ودراسة فلاندرز عام ١٩٧١، وهيبل عام ١٩٧٤، وغيرهم.

الاحتفاظ بتلك الاحتياطيات الذي تنتج منه تكلفة (أشرنا إلى أنّه يجب أن تكون هذه الاحتياطيات سائلة أو أقرب إلى السيولة وجاهزة عند الطلب وبالسرعة المطلوبة) يتطلب القيام بمقاربة أو تعادل بين التكاليف والمكاسب المتوقعة. فإذا كانت المكاسب المتوقعة أقل من التكلفة، فسنكون بصدد وضعية تتميز بإفراط في الاحتياطيات، والوضع الأمثل بالطبع هو أن تحرص البنوك المركزية على المعادلة بين المكاسب والتكلفة[١٠].

كما أنَّ هناك من ركز على صيغة نسبة الاحتياطيات إلى الواردات، على أساس أن الواردات هي أهم متغيّر في بنود ميزان المدفوعات نظراً إلى صلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلي والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي (صندوق النقد الدولي). ويرى هؤلاء أن اللجوء إلى استخدام الاحتياطيات في أحوال الطوارئ يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية، ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوب فيها في حالة عدم كفاية هذه الاحتياطيات، الأمر الذي يعني أن الدافع الأساسي لتكوين الطلب على الاحتياطيات الدولية في ضوء هذا المؤشر والاحتفاظ بها هو دافع المعاملات. ويعتقد أنصار هذا المؤشر أن نسبة تدور حول ٣٠ في المئة من قيمة الواردات سنوياً (أو ثلاثة أشهر تغطية للواردات) تعدّ مستوى ملائماً للاحتياطيات.

وقد اقترح آخرون استخدام نسبة الاحتياطيات إلى عجز ميزان المدفوعات، على أساس أن سبب تكوين هذه الاحتياطيات لا يكمن في ضمان تدفق الواردات، وإنما «التحوط» لمواجهة احتمالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات التي قد تنشأ إما بسبب تدهور حصيلة الصادرات و/أو زيادة أسعار الواردات أو تدهور شروط التبادل التجاري، أو لأي سبب آخر.

ثانياً: نحو إدارة سليمة للاحتياطيات الدولية في الدول النامية

• ما المقصود بإدارة الاحتياطيات وما هي أهميتها؟

إن إدارة الاحتياطيات هي عبارة عن «عملية تكفل إتاحة قدر كاف من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة بصفة دائمة، كما تكفل سيطرة السلطات عليها لتحقيق طائفة محددة من الأهداف لبلد أو اتحاد»[١١].

وعلى هذا الأساس، تقوم الهيئات التي يعهد إليها بمسؤولية إدارة الاحتياطيات (كالبنوك

(١٠) زكي، **الاحتياطيات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري**، ص ٥٥.

(١١) صندوق النقد الدولي، «المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي،» ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ص ٤.

المركزية وغيرها) بالاحتفاظ باحتياطيات نقد أجنبي رسمية لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية[١٢]:

ـ دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف.

ـ الحدّ من التعرض للأوضاع الخارجية المعاكسة عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتصاص الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الحصول على القروض مقيداً.

ويمكن بالتالي التوصل الى:

ـ إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية.

ـ البرهنة على وجود أصول خارجية مساندة للعملة المحلية.

ـ مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي والوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي.

ـ الحفاظ على احتياطي لمواجهة الكوارث أو الطوارئ القومية.

وعلى رغم أن الترتيبات المؤسسية والبيئة العامة للسياسات قد تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن الدراسات التي تمت في هذا المجال كشفت وجود تقارب متزايد بشان ما يعتبر ممارسات سليمة لإدارة الاحتياطيات. وتضم هذه الممارسات[١٣]:

ـ أهدافاً واضحة لإدارة الاحتياطيات.

ـ إطاراً للشفافية يكفل المساءلة ووضوح أنشطة إدارة الاحتياطيات ونتائجها.

ـ هياكل سليمة على المستوى المؤسسي ومستوى التنظيم والإدارة.

ـ الإدارة الحكيمة للمخاطر.

ـ تسيير عملية إدارة الاحتياطيات في أسواق تتسم بالكفاءة والسلامة.

إن الحديث عن إدارة سليمة للاحتياطيات الدولية يفترض مراعاة ثلاث قضايا أساسية[١٤]:

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

(١٣) صندوق النقد الدولي، «ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية: إعلان مبادئ،» ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

(١٤) لمزيد من المعلومات، انظر: زكي، **الاحتياطيات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري**، ص ٦٧ ـ ٧٨.

ـ تحديد مستوى الطلب الأمثل على الاحتياطيات

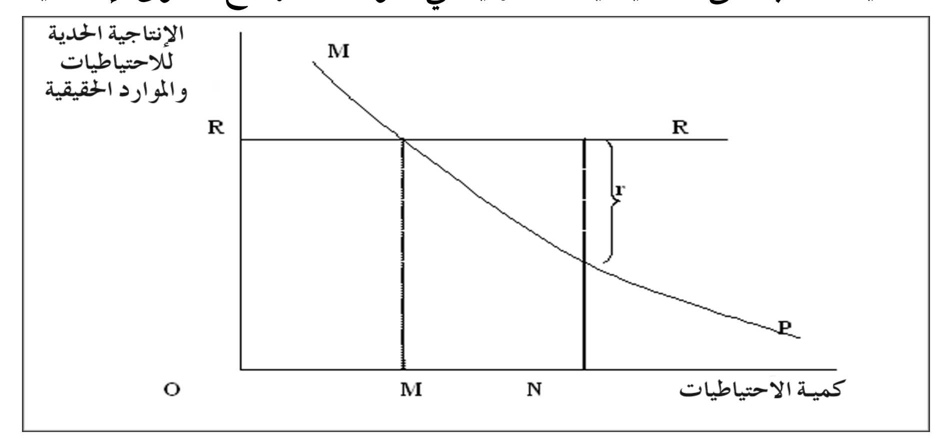
وعلى رغم المزايا التي يوفرها الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية، إلا أن هناك تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة لاحتفاظه بهذه الاحتياطيات تتمثل في تضحيته بالاستخدامات (أو الفرص) البديلة للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطيات، الأمر الذي يتطلب المعادلة بين التكلفة والعائد الاجتماعي، حتّى يمكن تحديد المستوى الأمثل للاحتياطيات من طرف البنوك المركزية.

يبين الشكل رقم (١) المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية الذي تسعى البنوط للاحتفاظ به لتكون في وضع سليم وآمن يحميها من الصدمات الطارئة التي يمكن أن يتعرض لها ميزان المدفوعات ويجعل ـ في الوقت نفسه ـ تكلفة هذه الاحتياطيات عند حدودها المقبولة اقتصادياً[(١٥)].

يمثل المنحنى MP الإنتاجية الحدية للاحتياطيات والموارد الحقيقية طبقاً لظروف هذا البلد (حجم الموارد ونمط استخدامها، ونمط وطبيعة الاختلالات الخارجية التي يتعرض لها، ومدى النفع الذي يتحقق من الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية. . . الخ). ويأخذ هذا المنحنى شكل منحنى الطلب العادي، وهو ينحدر من أعلى اليسار متجهاً نحو اليمين إلى أسفل، الأمر الذي يدلّ على قانون تناقص الغلة المعروف.

الشكل رقم (١)

تحديد الطلب على الاحتياطيات الدولية في ضوء علاقاتها مع مستوى الإنتاجية



(١٥) يتم الاستعانة بالتحليل الذي قدمه غروبل (Herbert G. Grubel) وهو التحليل الذي يستند إلى مبادئ التحليل الحدي (Marginal Analysis) الذي يعتمد على قانون تناقص الغلة (Law of Diminshing Returns) وإلى مساواة التكلفة الحدية مع العائد الحدي لتحديد الوضع الأمثل. ونفترض في الشكل أن بلداً ما يحاول أن يحدد المستوى الأمثل لاحتياطياته الدولية من خلال المساواة بين تكلفة الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات والعائد أو النفع (الإنتاجية) المتحقق منها.

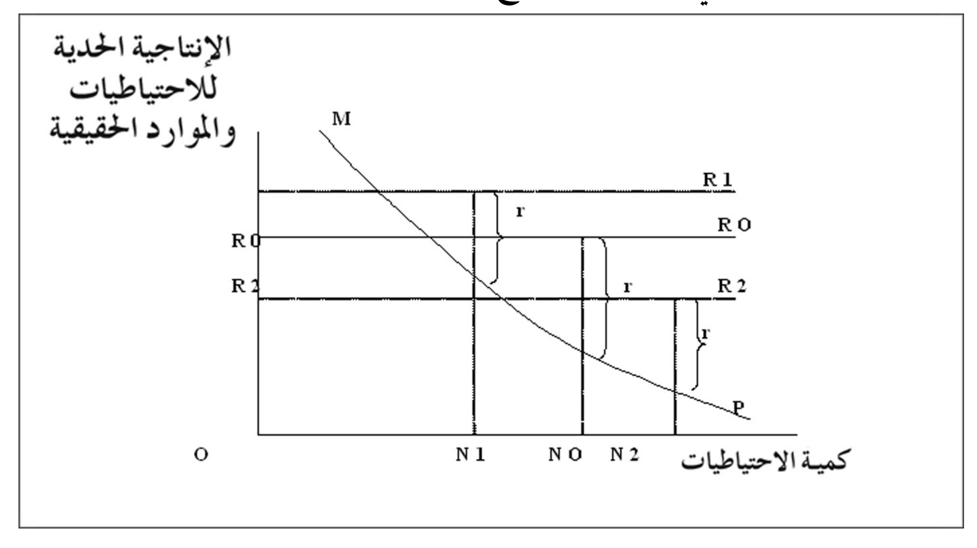
إذا افترضنا الآن أن الإنتاجية الحدية في هذا البلد تساوي OR، فهذا يعني أنّه لو احتفظ هذا البلد بكمية من الاحتياطيات لكي يستخدمها في مواجهة عجز ميزان المدفوعات، فإنه في الحقيقة سيضحي إذاً بهذه الإنتاجية. وإذا افترضنا أن الاحتياطيات الدولية لهذا البلد تأخذ شكل عملات أجنبية يمكن استثمارها في الخارج في أصول قصيرة الأجل مقابل حصوله على سعر فائدة سنوي مقداره ١ في المئة، ففي هذه الحالة نجد أن طلب هذا البلد على الاحتياطيات الدولية مضافاً إليها سعر الفائدة المتحقق من استثمار تلك الاحتياطيات يكون مساوياً للعائد المتحقق من الموارد الحقيقية الأخرى (أو الاستخدامات البديلة).

لنفترض الآن أنّه حدث عجز طارئ في ميزان مدفوعات البلد، فما هو سلوك هذا البلد إذا استخدمنا الشكل رقم (٢) الذي يحتوي على العناصر الأساسية نفسها الموجودة في الشكل السابق (أي أن الإنتاجية الحدية تساوي ORo والاحتياطيات المثلى تعادل ONo)؟ إذا افترضنا أن هذا البلد عرف انخفاضاً كبيراً في صادراته، وحدثت ندرة في النقد الأجنبي نتيجة موسم زراعي سيئ لمنتج أساسي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الإنتاجية الحدية للموارد إلى OR1، وهو مستوى يزيد على OR؛ في هذه الحالة، فإن المستوى المرغوب فيه من الاحتياطيات سيكون ON1، ويمكن للبلد أن يستخدم الكمية N1N2 من احتياطياته لتمويل العجز في ميزان المدفوعات ويحافظ على مستوى وارداته، وسيستطيع عندئذ أن يحافظ على سعر صرف عملته وعلى المستوى العام للأسعار.

الشكل رقم (٢)

تحديد الطلب على الاحتياطيات الدولية

في ضوء التكيف مع الصدمات الخارجية



أما إذا كان موسم الحصاد جيداً ويزيد على مستواه العادي، واستمر ذلك لعدة سنوات، فزادت حصيلة الصادرات وموارد النقد الأجنبي، فستنخفض الإنتاجية الحدية للموارد إلى المستوى OR2، ومن ثمّ فإن قواعد السلوك الرشيد تتطلب أن يكون مستوى الاحتياطيات الدولية ON2.

والخلاصة الأساسية من هذا التحليل البياني هو ضرورة أن يكون هناك تعادل بين تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية والعائد الاجتماعي الذي يتحقق منها حتّى يمكن تحديد المستوى الأمثل لهذه الاحتياطيات[١٦].

ـ توليفة الاحتياطيات الدولية

تتطلب التقلبات الدورية والشديدة لأسعار العملات الأجنبية على مستوى أسواق النقد الدولية، تبني عملية المزيج الأمثل للعملات، وخاصة في ظلّ نظام تعويم أسعار الصرف. وعلى هذا الأساس، يجب على السلطة النقدية أن تتوخى الحذر والحيطة من تركيم عملة ما من تلك العملات التي تتعرض أسعار صرفها للتقلبات الشديدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحقيق خسارة مالية كبيرة. إلا أن هناك مجموعة من الاعتبارات تحكم عملية التفاضل والخيار بين توليفة عناصر الاحتياطيات:

ـ التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات.

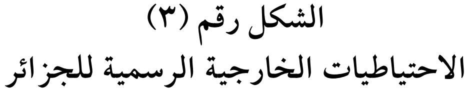
ـ التركيب الهيكلي للدين الخارجي للدولة وتوزيعه في ما بين العملات المختلفة.

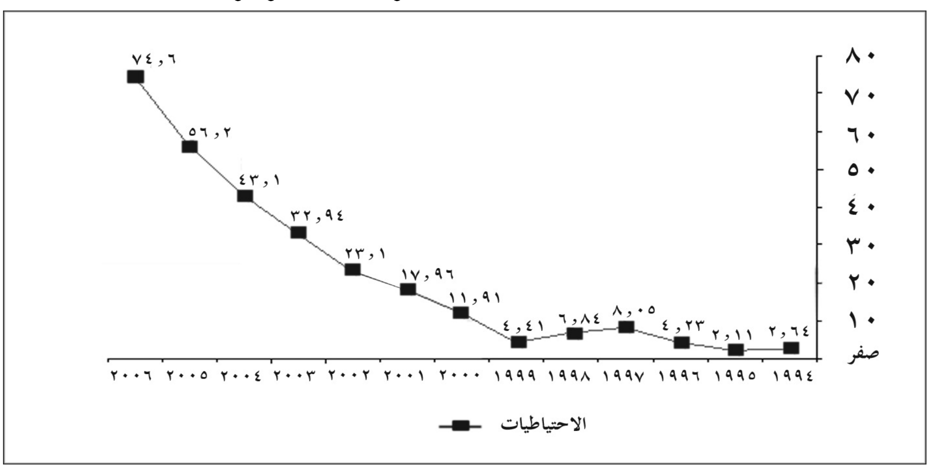
ـ ينبغي أن يكون توزيع الاحتياطيات على العملات قادراً على الحفاظ على قوتها الشرائية الحقيقية.

ثالثاً: الاحتياطيات الدولية الراهنة في الجزائر

واصلت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للجزائر خلال السنوات الأخيرة اتجاه تصاعدها السنوي المستمر منذ عام ٢٠٠٣، وذلك في ظلّ التطورات الإيجابية في ميزان المدفوعات الجاري. وفي هذا الصدد، فقد ارتفع إجمالي هذه الاحتياطيات أكثر من ٥٠ مليار دولار أمريكي أو ما يزيد قليلاً على ٦٨ مليار دولار في نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(١٦) حول مناقشة موضوع كفاية الاحتياطيات، انظر: International Monetary Fund (IMF), Policy Development and Review Department, «Debt-and Reserve-Related Indicators of External Vulnerability,» (23 March 2000), <http://www.imf.org/external/np/pdr/debtres/>.


الشكل رقم (٣)
الاحتياطيات الخارجية الرسمية للجزائر



وفي الوقت الذي يتميز فيه الاقتصاد الجزائري بهياكل هشّة لميزان المدفوعات نتيجة لأحادية التصدير الذي تميّز الميزان التجاري فيه، وتكون بالتالي هناك حاجة إلى الحصول على تغطية كافية من العملات الأجنبية، قيل الكثير عن هذه الاحتياطيات، فقد قيل إن هذه الاحتياطيات تمثل دعماً للاقتصاد الجزائري ذا هدف خارجي، ووسيلة لتعزيز الاستقرار المالي، ودعم القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية، والحفاظ على سعر صرف الدينار، وإن تلك الاحتياطيات تكفي الجزائر لمدّة طويلة. وقيل أيضاً إنّه يجب الحفاظ على هذه الاحتياطيات عند هذا المستوى المرتفع، ولا يجوز استخدامها في أية بديل سوى استثمارها في مجالات قصيرة الأجل، حفاظاً على سيولتها، ودعماً للثقة الدولية في الاقتصاد الجزائري في مقابلة الالتزامات الخارجية.

وانطلاقاً من التحليل النظري الذي أشرنا إليه في المحاور السابقة من هذا البحث، سنحاول الآن دراسة قضية الاحتياطيات الجزائرية، وذلك من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة، وهي:

ـ هل هذا المستوى الذي تحقق للاحتياطيات الدولية يمثل المستوى الأمثل في ظروف الجزائر الحالية؟

ـ كيف تكونت هذه الاحتياطيات؟

ـ كيف ستتم الاستفادة من هذه الاحتياطيات؟

١ ـ حول مستوى الاحتياطيات الدولية المحققة؟

حتّى لا يقع خلط على مستوى المفاهيم يجب التمييز بين ودائع البنك المركزي (وهو ما

تشترطه نسبة الاحتياطي القانوني التي تلزم كلّ بنك تجاري أن يحتفظ بها في البنك المركزي من دون فوائد برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع) ـ وهي أرصدة لا يملكها البنك المركزي ـ والاحتياطيات الدولية. إن المعنى المحدّد لهذه الاحتياطيات التي هي ملك للسلطة النقدية، هو عبارة عن الحيازة الرسمية للعملات الأجنبية إلى جانب ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلاً عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

وفي ما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات(١٧)، فقد استمرت الجزائر في تحقيق أعلى النسب، إذ ارتفعت من ١٥,٤ شهر في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤,٤ شهر في عام ٢٠٠٥، مع ملاحظة تراجع نسبة التغطية قليلاً فيها، وذلك من ٢٩,٧ شهر في عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ٢٩ شهراً في عام ٢٠٠٤ بسبب الزيادة التي حدثت في حجم الاستيراد. وبالرجوع إلى الإحصاءات المالية الدولية التي ينشرها صندوق النقد الدولي بصفة دورية (شهرياً) يتبين أن حجم الاحتياطيات التي أشرنا إليها سابقاً تمثل حالياً أكثر من ٤٠ شهراً من الواردات.

الجدول رقم (٢)
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الجزائر للواردات السلعية بالأشهر (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦)

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
إجمالي الاحتياطيات	١٢,٠٢٣	١٨,٠٨	٢٣,١	٣٢,٩	٤٣,١	٥٦,٢	٧٤,٦
قيمة الواردات السلعية	١١,٧١	١٢,٢٢	١٢,٠	١٣,٤	١٨,٠	١٩,٩	٢١,٢
مقدار التغطية	١٥,٤	٢٢,٩	٢٣,٢	٢٩,٨	٢٨,٩	٣٤,٤	٢٤,٤

المصدر: صندوق النقد العربي [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠٠٦** (أبو ظبي: الصندوق، ٢٠٠٦).

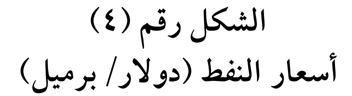
كلّ ذلك يؤكّد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن مستوى الاحتياطيات الدولية للجزائر الآن بلغت رقماً فيه إفراط شديد للغاية. ونظراً إلى شذوذ نسبة الاحتياطي، فلا حاجة لنا إلى استخدام أية نماذج أو إجراء أية حسابات للتدليل على أن هذه النسبة قد جاوزت كثيراً المستوى الأمثل، حتّى لو اعتمدنا على مؤشرات غير مألوفة، مثل نسبة الاحتياطيات إلى عجز الميزان التجاري أو إلى رصيد الحساب الجاري.

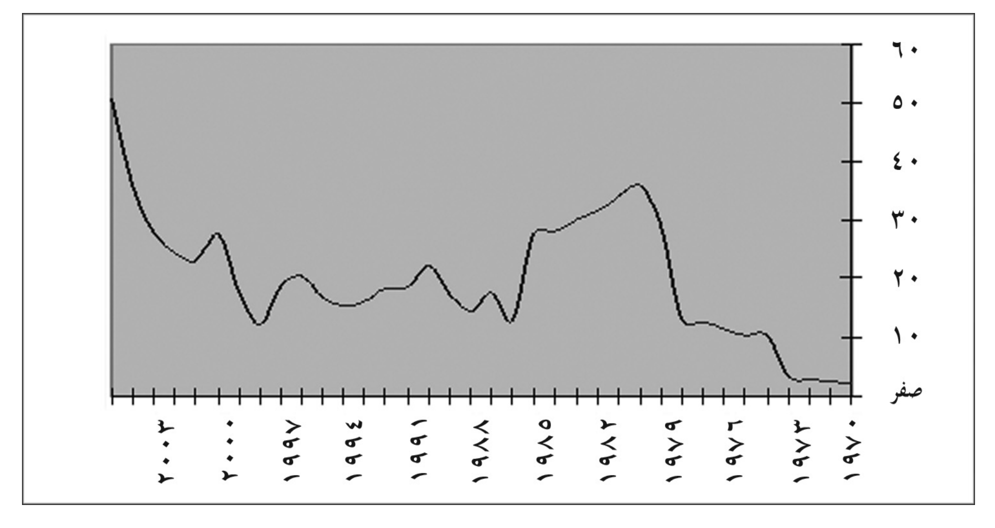
(١٧) تحسب على أساس تقسيم إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كلّ دولة على قيمة الواردات السلعية لتلك السنة في الدولة المعنية.

٢ ـ كيف تكونت الزيادة في الاحتياطيات وما تكلفتها الحقيقية؟

لقد ساعد ارتفاع أسعار النفط المستمر خلال السنوات الأخيرة على زيادة مستويات الاحتياطيات الرسمية لأغلبية الدول النفطية، لتصل مستوياتها الاسمية إلى أرقام غير مسبوقة تخطت سقف ٦٠ دولاراً للبرميل. ويظهر الشكل رقم (٤) هذا التصاعد المستمر في الأسعار الاسمية للنفط.

وتجدر الإشارة إلى أن كلّ الزيادة التي تحققت في احتياطيات الجزائر الدولية في هذه الفترة القصيرة قد تحققت في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية (تحديداً الدولار الأمريكي). أما باقي مكونات الاحتياطيات، وهي: الرصيد الذهبي، وحقوق السحب الخاصة، وصافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، فلم تطرأ عليها زيادة يعتدّ بها.


الشكل رقم (٤)
أسعار النفط (دولار/ برميل)



٣ ـ كيف نعظم إفادة الجزائر من هذه الاحتياطيات؟

هناك من يرى أن مستوى الاحتياطي الحالي (أكثر من ٢٤ شهراً) قد جاوز الحدود الآمنة والمعقولة، وهي نسبة استثنائية. ويعتقد هؤلاء أن الجزائر يمكنها أن تستفيد أكثر من هذه الاحتياطيات لو أنّها استثمرت شطراً منها في أصول خارجية مرتفعة العائد. في حين يرى البعض الآخر أن حجم هذه الاحتياطيات أمر مطلوب لجذب المستثمرين الأجانب على أساس

أنّه كلّما كان حجم هذه الاحتياطيات مرتفعاً اطمأن المستثمرون إلى إمكان تحويل أرباحهم إلى الخارج، إلا أنّه لم يثبت إطلاقاً أن ثمة علاقة طردية بين قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية ومستوى احتياطياتها. وقد يقول البعض إن سبب المغالاة في حجم الاحتياطيات هو من أجل المحافظة على سعر صرف الدينار الجزائري. ولكن، حتّى لو اعتبرنا أن هذا هو الهدف الرئيسي لتكوين هذه الاحتياطيات، فإن المحافظة على هذا السعر لا تتطلب تركيم هذا الحجم من الاحتياطيات الدولية[١٨].

والآن كيف يعظم الاقتصاد إفادته من هذه الاحتياطيات؟. إن نقطة البداية هي ضمان القدر الآمن والكافي من الاحتياطيات التي تمكننا من مواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف للدينار الجزائري. وعند تحديد المستوى الآمن والكافي للاحتياطيات الدولية تبدو أمامنا الوسيلة الأكثر شيوعاً، ألا وهي عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات. فإذا كانت وارداتنا تدور حوالى ١٢ أو ١٣ مليار دولار سنوياً، فذلك معناه أننا محتاجون إلى رقم لا يزيد على ستة مليارات دولار في أي حال من الأحوال. وستكون الجزائر في هذه الحالة ضمن الدول ذات السيولة الدولية الآمنة والمعقولة.

إن ما تحتاج إليه الجزائر كاحتياطيات دولية ملائمة وكافية هو ستة مليارات دولار، الأمر الذي يعني أن هناك احتياطيات فائضة. فكيف إذاً، نستطيع الاستفادة من هذه الاحتياطيات في تمويل الاقتصاد من أجل الرفع من مستوى الإنتاج والنمو والاستثمار والقضاء على معدلات البطالة، في ظلّ وجود احتمالات قوية لسرعة استنزاف هذا الرصيد في مجالات أقل أهمية، وبخاصة في ضوء التحرير المتسارع لتجارة الواردات وخفض معدلات التعريفة الجمركية (في ضوء التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقرب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة) وفتح السوق الجزائري في وقت تكاد تنعدم فيه الصادرات خارج المحروقات. وفي هذه الظروف، هناك مجالان مهمان يمكن توظيف فيهما هذه الاحتياطيات الفائضة حتى تجني الجزائر نفعاً كبيراً.

أ ـ المجال الأوّل: الدفع المسبق للديون الخارجية

لقد ثبت أن الدول التي تملك وضعاً سليماً للاحتياطيات تستطيع أن تواجه مشكلة الديون الخارجية بقدر أعلى من الأمان مقارنة مع الدول التي تملك احتياطيات منخفضة.

(١٨) إن حركة تقلبات أسعار الصرف تتسبب للجزائر في خسائر مالية تتراوح ما بين ٥٠٠ و٨٠٠ مليون دولار سنوياً، لأن ٦٠ في المئة من المعاملات التجارية تتم بالعملة الأوروبية، بينما تتم الصادرات بالدولار. ومن هنا، فإن تراجع قيمة الدولار وتذبذب الأسعار نظراً إلى تفاقم عجز الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستوى غير قابل للاستمرار، أثّر سلبياً في قيمة الاحتياطي الجزائري من العملة الأجنبية.

وفي هذا الخصوص تشير جوسلين لانديل ميلز (الخبيرة في صندوق النقد الدولي) إلى أن «البلد ذا وضع الاحتياطي السليم ليس محتملاً أن يتخلف عن الوفاء بائتماناته المصرفية والتجارية، في حين أن البلد ذا الاحتياطيات المنخفضة لا يمتلك سوى أموال قليلة يستند إليها عند حدوث أزمة. وهو أقرب إلى أن يواجه مشكلات سداد أكثر من البلدان التي تمتلك سنداً أفضل»(١٩).

ونتيجة للارتفاع الجنوني لأسعار المحروقات استطاعت الجزائر تعظيم حجم احتياطياتها الدولية من العملات الأجنبية في السنوات الأخيرة. ووجدنا من يقول إنّه من الفائدة بدلاً من العمل على تحقيق تراكم مستمر في حجم الاحتياطيات استخدام جانب منها في السداد المبكر للديون العالية التكلفة.

الجدول رقم (٣)
التسديد المسبق للديون الجزائرية (ملايين الدولارات)

الدول الدائنة	تاريخ توقيع الاتفاق	مبالغ التسديد
فرنسا	١١ أيار/ مايو ٢٠٠٦	١٦٠٠
السويد		٩٢
البرتغال	٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٦	٢٠
هولندا	٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٦	٤٥
بلجيكا	٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٦	٢٢٥
الدانمرك	٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٥٤,٣
النمسا	٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٣٦٩
الولايات المتحدة	١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٦٢٥
كندا	٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٢٥٥
إسبانيا	٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٦٩٠
النرويج		١٥,٦
فنلندا	٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	١١,٨
المملكة المتحدة	٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٢٠٢

المصدر: إعداد الباحث على أساس معطيات وزارة المالية، الجزائر.

(١٩) جوسلين لانديل ـ ميلز، «التكلفة المالية للاحتفاظ بالاحتياطيات،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٦، العدد ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)، ص ١٧.

وعلى هذا الأساس، قررت الجزائر في عام ٢٠٠٤ الانطلاق في التسديد المسبق لديونها الخارجية ودفع ما يناهز ١,٦ مليار دولار لدائنيها. وقد تسارعت هذه الوتيرة عندما وقّعت الجزائر في ١١ أيار/ مايو، أي عام ٢٠٠٦، اتفاقاً متعدد الأطراف مع نادي باريس يسمح لها بالتسديد المسبق لديونها الثنائية والمقدرة بحوالى ٧,٩ مليار دولار أمريكي. وفي ظرف أشهر قليلة وقّعت الجزائر ١٢ اتفاقاً مع دائنيها. وفي نهاية شهر حزيران/ يونيو، تمّ تسديد ما مقداره ٤,٣ مليار دولار لدائنيها من نادي باريس.

من جهة أخرى، وقّعت الجزائر مع روسيا اتفاقاً لمسح كلّ ديونها المقدرة بـ ٤,٧ مليار دولار، مقابل شراء الجزائر لتجهيزات روسية مختلفة. وتتفاوض الجزائر مع المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، وخاصة البنك العالمي والبنك الأفريقي للتنمية، على التسديد المسبق لمبلغ ٣ مليارات من الدولارات. أما عن ديونها الخاصة التي تقدر بحوالى مليار دولار، فيتوقع أن تبدأ المفاوضات بشأنها قريباً مع نادي باريس.

لا شكّ في أن هذا الانخفاض في حجم المديونية أدى إلى تحسن في مؤشرات المديونية، وإلى الحفاظ على الثقة في الإدارة المالية للدولة من قبل من الحكومة الجزائرية، والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إذ كان حجم المديونية يقدر بحوالى ٢١,٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٤، وقد انتقل إلى حوالى ١٥,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٥.

الجدول رقم (٤)

وضعية المديونية الخارجية للجزائر بعد التسديد المسبق

	إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (في المئة)	إجمالي خدمة الدين (مليار دولار)	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (في المئة)
٢٠٠٠	٢٥,٢٦	٤٦,٢	٤,٥٠	٢١,٢
٢٠٠١	٢٢,٧٠	٤٠,٩	٤,٤٦	٢٢,٨٢
٢٠٠٢	٢٢,٦٤	٣٩,٧	٤,١٥	٢٢,٦
٢٠٠٣	٢٣,٣٥	٣٤,٣	٤,٣٥	١٧,٩
٢٠٠٤	٢١,٨٢	٢٥,٧	٥,٦٥	١٧,٦
٢٠٠٥	١٧,١٩	١٦,٨	٥,٨٤	١٢,٥
٢٠٠٦		٤,٣		٢٢,٦

المصدر: صندوق النقد الدولي، **الإحصاءات المالية الدولية**؛ صندوق النقد العربي [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد**، ووزارة المالية (الجزائر).

ب ـ المجال الثاني: المساهمة في تمويل النفقات العمومية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي للجزائر

لقد تمّ تخصيص جزء كبير من الاحتياطيات الأجنبية لتنفيذ وتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واستخدامه في زيادة حجم الاستثمارات المحلية. ويبدو أن هذا المجال سيحل جزئياً مشكلة المكوّن الأجنبي للاستثمار الذي كان قد تشكل في السنوات الماضية بسبب قيد ندرة النقد الأجنبي عائقاً أمام تنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية، كما أنّه يعمل على القضاء على معدلات البطالة. إلا أننا نشير إلى أن ما يوجّه من اتهامات إلى برامج الإنعاش الاقتصادي في العديد من قضايا الفساد والإهمال وتبذير الأموال العمومية، يتطلب العمل على تركيز إدارة رشيدة ورقابة فعالة وحازمة تجاه هذه السلوكيات.

إن استعمال الاحتياطيات في تمويل نفقات الدولة يمثل شكلاً من أشكال تمويل الدولة، وهو معادل للتمويل النقدي. أما عن الطريقة التي تتم بها هذه العملية، فهي كما يلي: يمنح قرض للخزينة التي تقوم بتعويض جزء كبير من هذه العملات الأجنبية على مستوى الأسواق ما بين البنوك للصرف، حيث يكون من دون شكّ المقابل الوحيد المتوفر هو بنك الجزائر (البنك المركزي). إن استعمال هذا القرض من العملات الأجنبية يترجم بتوسع نقدي، ضغطاً على أسعار الاستهلاك، وارتفاع سيولة النظام المصرفي، وأيضاً تفاوتاً ما بين مستوى العرض والطلب على مستوى بعض أسواق السلع، مثل البناء، والأشغال العمومية، والإسمنت. . . الخ.

ولقد أشرنا سابقاً إلى أن الاحتياطيات تكون في حيازة السلطات النقدية. وعلى هذا الأساس، فإنه على مستوى نظام صرف معوّم، يمكن لِكُلّ الأعوان في الداخل (الدولة، والمؤسسات، والأسر) الحصول على العملات الأجنبية من أجل تمويل العمليات المسموح بها من طرف القوانين الموجودة والمعمول بها. هنا تطرح مشكلة وجود الأسواق الموازية للعملات الأجنبية. إن هذه الحالة تستدعي ضرورة فتح مكاتب الصرف الأجنبي من أجل مراقبة أحسن لعمليات الصرف والقضاء على نشاط الأسواق الموازية. ويشير المحللون الاقتصاديون في هذا المجال إلى أن الجزائر ربما تكون البلد الوحيد في العالم الذي يتوفر على احتياطيات معتبرة، وعلى سوق مواز مهم.

وأخيراً، إذا أردنا القيام باستعمال هذه الاحتياطيات في برامج الإنعاش والنفقات العمومية، فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية الكلية، وأن نضمن قدرة الامتصاص المتوفرة. إن الانتقال الاقتصادي لا يكون إلا عن طريق الإصلاحات الهيكلية، ولكن المشكلة الأساسية للاقتصاد الجزائري هي عدم قدرته على المنافسة، ووجود عراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية، وغياب المنافسة، والسلوكيات الاحتكارية، والنوعية السيئة للخدمات العمومية، وغياب المرونة في العديد من القطاعات، كسوق العمل. . . الخ.

خاتمة

عند الحديث عن كيفية استعمال هذه الاحتياطيات من أجل دعم النمو وخلق مناصب العمل، يجب أن يتم ذلك في إطار سياسة متجانسة تجمع بين التمويل (الاحتياطيات) والتعديل (الإصلاحات الهيكلية من أجل تشجيع العرض). كما أنَّ هناك ضرورة حتمية من أجل تبني مبادئ الإدارة السليمة للاحتياطيات، كالشفافية والمساءلة، من خلال إتاحة المعلومات المتعلّقة باحتياطيات النقد الأجنبي للجمهور.

كلّ ما تحتاج إليه الجزائر في المرحلة الراهنة هو تعزيز قدراتها البشرية، والتكنولوجية والتنافسية، وهذا من خلال ترقية النشاطات غير الريعية، وتخفيف الضغوط الكبيرة على رجال الأعمال الجزائريين، وتدعيم القطاع الخاص بالتسهيلات الضرورية في مجال الاستثمار، والاتفاق الاجتماعي على برنامج اقتصادي متجانس يجعل من العمل المنتج هو المفتاح الحقيقي لنجاح كلّ الإصلاحات، ومحاولة القضاء على الفساد الإداري والسياسي الذي ينخر جسد المؤسسات الاقتصادية والإدارية، العامة منها أو الخاصة، ومحاولة تخفيف معاناة المواطنين ذوي الدخل الضعيف، والقضاء على الفقر وتشجيع الابتكار والإبداع داخل المؤسسات الاقتصادية.

إن الثروة الحقيقية التي يحتاج إليها الاقتصاد هي ثروة عقول آلاف الشباب الخريجين والمبدعين في ميادين مختلفة، والذين يبحثون عن أماكن أخرى تستقطبهم لا غير. هذه الثروة هي الرصيد الحقيقي لنا، أما البترول أو غيره، فهو ثروة زائلة ■